

## الاستعمار الفرنسي وآثاره في موريتانيا.

محمد الراضي ولد صدفن \*

مقدمة: لقد عرف النصف الثاني من القرن التاسع عشر تسابقا كبيرا للقوى الاستعمارية لاحتلال ما تبقى من مناطق العالم بغية السيطرة عليها والتحكم في مقدراتها. ومهما يكن من طبيعة وتنوع مرامي تلك الحركة الاستعمارية ودوافعها الحقيقية، فإن احتلال موريتانيا ووضعها تحت الهيمنة الفرنسية المباشرة، كان يلي رغبة ملحة للفرنسيين الذين كانوا يسعون بشكل جدي مع مطلع القرن الماضي إلى إحكام الربط بين مستعمراتهم في شمال إفريقيا وغربها.

وعلى الرغم من انطلاقة الحملة العسكرية الاستعمارية على هذا البلد منذ السنوات الأولى من القرن العشرين، فإن خضوع البلاد لم يكن ليتم بين عشية وضحاها، نتيجة لتضافر جملة من العوامل أهمها: العوائق الطبيعية والاجتماعية والثقافية والدينية التي ميزت موريتانيا عن باقي المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا؛ فشساعة رقعة البلاد وصعوبة ووعورة مسالكها الجبلية والصحراوية، وتشبث أهلها بثقافتهم العربية الإسلامية، شكلت دعامة أساسية للحركة التحررية الموريتانية التي تصدت منذ الوهلة الأولى للاستعمار.

ويرمي هذا البحث المتواضع إلى إبراز خصوصية النضال الوطني في موريتانيا ضد الاحتلال وسياساته، كما يعرض في الوقت ذاته لتأثير تلك السياسات على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في هذا البلد.

وقبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بالموضوع يجدر بنا في البداية أن نتناول وضعية البلاد إبان الاحتلال الأجنبي.

لقد عرفت البلاد الموريتانية خلال النصف الثاني من القرن 19م، تحولات سياسية واقتصادية هامة امتازت أساسا بصراع كبير بين القوى الأوروبية لإحكام السيطرة على المنافذ التجارية والمراكز الإستراتيجية، في وقت كانت تجارة العلك تعرف رواجًا وإقبالًا كبيرين.

\* - أستاذ التاريخ المعاصر - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة نواكشوط - موريتانيا.

وفي هذا السياق عرفت المنطقة سلسلة من الحروب تعرف باسم حروب الصمغ (Guerres de gommes).

وبالرغم من استفادة السلط المحلية (الأمراء) ومن على شاكلتهم من الزوايا من عائدات هذه التجارة، من خلال الإشراف على عمليات التبادل، فإن السلطات الفرنسية التي انفردت بالسيطرة على المنطقة بعد ذلك، قد عمدت إلى تعيين الجنرال **Faidherbe** سنة 1854م حاكما عسكريا جديدا على السنغال. وقد لخص هذا الأخير سياسته الجديدة في تعزيز وجود فرنسا في السنغال والبلاد المجاورة، وكسر شوكة القبائل الموريتانية، وصياغة أسس جديدة للتعامل التجاري. ولهذا الغرض أعلن عن تخليه عن سياسة دفع الإتاوات التي كانت تدفع للأمراء مقابل تأمين تجارة العلك<sup>1</sup>.

ورفضا لهذه السياسة تأتي حرب محمد لحبيب أمير الترازة (1855 - 1858م) ضد الفرنسيين بدعم ومؤازرة من جميع الأمراء الموريتانيين. وعلى الرغم من الغارات المتتالية والأضرار التي ألحقها محمد لحبيب أمير الترازة بالمصالح الفرنسية على ضفتي نهر السنغال، فإن التفوق العسكري في نهاية المطاف كان لصالح القوة العسكرية الفرنسية.

وتوجت هزيمة الأمير التروزي بالتوقيع على اتفاقية 20 مايو 1858م، والتي من أهم بنودها، اعتراف الأمير محمد لحبيب بالسيادة الفرنسية على منطقة الوو، وإلغاء الامتيازات الثابتة التي كان يتقاضاها الأمير وحاشيته من قبل السلطات والتجار الفرنسيين، مقابل تأمين تجارة العلك واستبدالها بنسبة (3%) فقط من جملة ما يباع من الصمغ. ولذا تم إلغاء الخطات التجارية الثابتة باستثناء محطة "دكانة"، هذا وتنص الاتفاقية كذلك على منع سكان اترازة من عبور النهر مسلحين<sup>2</sup>.

لقد أقام **Faidherbe** منذ تعيينه على رأس المستعمرة الفرنسية بالسنغال، نظاما لجمع المعلومات الدقيقة وأنشأ لهذا الغرض مصلحة خاصة لدى المستعمرة، مكلفة بشؤون البيضان أي الموريتانيين البيض، وقد كانت البلاد مسرحا للعديد من الرحلات الاستكشافية وخاصة الفرنسية منها، بدا برحلة **René Caillé** الذي زار منطقة لبراكنة سنة 1824م وانتهاء برحلة **Famion** الذي انتدب سنة 1900م للقيام باستكشاف جزيرة آركوين **Arguin** على الساحل.

ويمكن اعتبار كل الرحلات أداة لتمهيد غزو البلاد ووضعها تحت الاحتلال المباشر. ذلك أن جل التقارير التي قدمها هؤلاء على اختلاف مشاربهم، كانت تركز أساسا على دراسة الناحية الجغرافية للبلاد وتضاريسها، أي تحديد الهضاب والسهول ونقاط المياه والكثبان الرملية. كما قدموا خرائط عن المناطق التي زاروها، وتقارير مفصلة حول السكان والعادات والتقاليد والدين والأعماط المعيشية والمساكن. لكن كل هذه المعلومات التي قدموها لا تخلو من أفكار تغمرها الأحكام المسبقة، ولم تكن دقيقة ولا موضوعية بما فيه الكفاية<sup>3</sup>.

وعلى ما يبدو فإن مشروع احتلال موريتانيا الذي قدمه **Xavier Coppolani** سنة 1899م قد اعتمد اعتمادا كليا في جزء كبير منه، على نتائج التقارير التي قدمها هؤلاء الرحالة الذين جابوا المنطقة خلال القرن 19م.

**1- كبولاني ومشروع الاحتلال:** لقد كلف **Xavier Coppolani** سنة 1899م من طرف والي السودان الجنرال **Detrentinien** للقيام بمهمة تقوده إلى السودان وإلى الساحل الجنوبي، على أن يلتقي بقبائل البيضان والطوارق من أجل إخضاعهم. وقد انطلقت البعثة التي يقودها من سان لويس بالسينغال، لتجوب قبائل الحوض بموريتانيا وتستكشف مناطق جنوب الصحراء، بهدف إجراء بعض الاتصالات مع رؤساء القبائل هناك، وإقناعهم بجدوائية الخضوع لفرنسا، وإطلاعهم على الدوافع الإنسانية التي تدفع فرنسا إلى مواصلة مسيرتها نحو الشمال<sup>4</sup>.

وبفضل حنكته السياسية وخبرته بكل أشكال وسائل الدعاية والإغراء فقد نجح كبولاني في إخضاع الكثير من القبائل التي زارها<sup>5</sup>. وفي أعقاب هذه المهمة قدم كبولاني تقريرا مفصلا حول المناطق التي جابها، كما تحدث عن الأعماط المعيشية لسكانها، وأورد لأول مرة اقتراحا بإنشاء ما يسمى بموريتانيا الغربية وإخضاعها للنفوذ الفرنسي. وهكذا فقد صادقت وزارة المستعمرات الفرنسية على هذا المشروع في ديسمبر من سنة 1899م.

ويشمل هذا المشروع كل المناطق الممتدة من الضفة اليميني بنهر السنغال، والأماكن الواقعة بين خاي وتمبكتو حتى رأس جيبي غربا أي حتى تخوم المغرب ومن الشمال حتى جنوب الجزائر.

وفي واقع الأمر فإن المشروع كان يواجه معارضة واسعة من طرف التجار الفرنسيين في سان لويس، الذين كانوا لا يرون فيه سوى مغامرة مضرة بمصالحهم التجارية.

كما عارض الوالي العام الفرنسي في السنغال هذا المشروع، لأنه كان يعتبر أن احتلال موريتانيا مسألة سابقة لأوانها، وتحمل مخاطر جسيمة على الأمن والسلام في منطقة حوض النهر<sup>6</sup>.

يضاف إلى ذلك أن وزير الخارجية الفرنسي كان هو الآخر يعارض مشروع الاحتلال لكونه حسب تعبيره، يشمل مناطق نفوذ مشتركة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإسبانية<sup>7</sup>. وبالرغم من كل هذه المعارضات لمشروع احتلال الأراضي الموريتانية، فقد تمكن كيولاني من عرض الفكرة مرة ثانية على وزارة المستعمرات في 10 مارس 1899م، وحصل من جديد على موافقة وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في 27 ديسمبر 1899م، على مشروع يحدد الحماية الفرنسية بخط العرض 21 شمال مركز Baie de lévrier. وستندعم هذا المشروع بعد الإعلان عن اتفاقية 27 يوليو بين أسبانيا وفرنسا المحددة لممتلكات كل من الدولتين والتي تعترف فيها فرنسا بحقوق اسبانيا.

**2- المقاومة العسكرية للاحتلال الفرنسي (1903 - 1934م):** لا نسمى من خلال تناول الأدوار التي لعبتها المقاومة الوطنية العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي في موريتانيا إلى القيام بعرض تسلسلي تاريخي لمختلف الأحداث العسكرية والمناوشات الحربية ضد الفرنسيين التي ميزت هذه الفترة، بقدر ما نود التركيز على المخلفات السياسية والاجتماعية لتلك الأحداث وتأثيرها على السياسة التوسعية الفرنسية عموما في موريتانيا. وبصفة عامة يمكن تقسيم تاريخ المقاومة العسكرية للاحتلال الأجنبي في موريتانيا إلى فترتين متميزتين.

**آ- الفترة الأولى (1903-1909م):** تمتاز هذه المرحلة بأنها تمثل مرحلة المقاومة العسكرية المنظمة حيث تم خلالها عقد تحالفات سياسية مهمة بين أمير تكانت بكار ولد أسويد أحمد وأمير لبراكه أحمدو ولد سيد اعل، بهدف صد الاحتلال الأجنبي وإعاقة التقدم الفرنسي داخل البلاد.

وقد عرف أمير تكانت بكار ولد اسويد أحمد منذ بداية سنة 1904م بتزعمه للحركة المعادية للفرنسيين في موريتانيا، وهي الحركة التي ستتسع عندما تأخذ طابع الجهاد وذلك بكسبها للكثير من الأنصار داخليا وخارجيا.

ففي شهر فبراير من سنة 1904م أغار بكار على مركز الفرنسيين في بلدة "ميت" الواقعة ضمن منطقة لبراكنه ليحقق الانتصارات المطلوبة على الحامية الفرنسية، بينما تكبد خسائر بشرية ومادية.

وتؤكد المصادر أنه نتيجة للتفوق العسكري للقوات الفرنسية من ناحية العتاد العسكري، قام بكار أواخر عام 1904م بالانسحاب من لبراكنه إلى مناطق انتجاعه التقليدية، حيث قام بتجميع أنصاره من لبراكنه وتكانت وآدرار، مركزا قواته في منطقة آفطوط، كما تمكن على الصعيد الداخلي لإمارته في تكانت من توحيد صفي أبكاك وآشرايت التي تمثل أهم المكونات الاجتماعية لهذه الإمارة في الوقت الذي كسب فيه ولاءها<sup>8</sup>.

ومن المرجح أن يكون ذلك قد تم بفضل تأثير الشيخ حسنه ولد الشيخ محمد فاضل الذي أرسله أبوه الشيخ ماء العينين إلى تكانت وقتها، لإعلان الحرب المقدسة ضد الفرنسيين. وقد استغل بكار ذلك لصالحه، باعتباره حامل لواء الدفاع عن الإسلام والمسلمين والذود عن همي الملة والدين. ورغم الانتصارات التي حققتها المقاومة في تكانت بالنظر إلى التفوق العسكري الواضح لصالح الفرنسيين، فإنها لم تتمكن من تحقيق النصر النهائي حيث تمكنت القوات الفرنسية بزعامة Frère Jean من ملاحقة فلول المقاومة إلى منطقة "أفلة" وقامت بقتل الأمير بكار في صبيحة 01 ابريل 1905م. وقد كانت موت الأمير بكار خسارة كبيرة للمقاومة المسلحة الموريتانية التي ما تزال في ريعان شبابها. وقد أسفرت موته عن ما يلي:

- تفريق قوة إدوعيش ومصادرة الكثير من أملاكها من طرف الفرنسيين حيث تفيد التقارير الفرنسية أن الحملة على تكانت حصلت خلال سنة 1905م على كميات كبيرة من الحبوب والأغنام.

- كما أسفرت موت الأمير بكار عن إعلان بعض القبائل الموالية له عن خضوعها للاستعمار، حيث توافد الكثير منها على مقر إقامة الحاكم العسكري الفرنسي Coppolani بتجكجة وذلك طلبا للأمان<sup>9</sup>.

وبقدر ما تعتبر موت بكار انتكاسة حقيقية للمقاومة، إلا أنها في نفس الوقت كانت سببا كافيا لوحدة الكثير من الموريتانيين الراضين للاستعمار. فخلال هذه الفترة كان هناك استعدادا قويا من طرف جل القبائل الموريتانية لمواجهة الاستعمار، ووقف انتصارات كبولاني.

حيث تجمعت هذه القبائل وقررت إرسال ركب إلى الشيخ ماء العينين ولد الشيخ محمد فاضل في مقر إقامته في أسماره Smara في الصحراء ليتوسط لهم لدى سلطان المغرب طلبا للنجدة بالعتاد وعدة الحرب، وكان هذا الركب مكونا من ممثلي جميع القبائل<sup>10</sup>.

ويحظى الشيخ ماء العينين على المستوى الداخلي بمهبة كبيرة وسمعة حسنة لدى جل قبائل البلاد الموريتانية، وخاصة قبائل الشمال (آدرار) حيث تعتبر الغالبية العظمى منها من مريدي الطريقة القادرية الفاضلية التي يتزعمها ماء العينين نفسه، وهذا ما يفسر الصلة القوية التي ربطته بأمر آدرار القوي سيدي أحمد ولد أحمد ولد عيده الذي تربى في أحضان محطته مدة خمس سنوات، قبل أن يتقلد مهام الإمارة خلال سنة 1904م، والذي حمل لواء المقاومة في آدرار جنبا إلى جنب مع الشيخ ماء العينين.

ونظرا للمكانة التي يحظى بها ماء العينين لدى قبائل الصحراء، فقد كان موضع تقدير كبير من لدن سلاطين وملوك المغرب<sup>11</sup>.

وفي هذا الإطار فقد دعى ماء العينين منذ مايو 1905م، جميع القبائل الموريتانية وأتباعه ومريديه إلى إعاقة التقدم الفرنسي في البلاد. وكانت دعوته هذه تحمل طابعا إسلاميا حيث اعتبر مقاومة النصاري جهاد في سبيل الله وأن الحرب ضدهم هي حرب مقدسة. ولهذا فقد أفتى بجواز عدم موالاتهم، استنادا إلى فقهيات الأمان والمعاهدة، ودفع الجزية مستدلا بالنصوص الشرعية والحديث وغيرها. وقد تعهد الشيخ ماء العينين بتأطير الجهاد والمشاركة فيه، وكان لأبناء سيدي الهيبه وأمريه رب والشيخ الولي والشيخ محمد لقطف أدوارا خالدة في تاريخ المقاومة.

وقد استغل الشيخ ماء العينين نفوذه لدى سلطان المغرب عبد العزيز للحصول على الدعم العسكري اللازم، وبهذا فقد استجاب ملك المغرب لطلب ماء العينين وأرسل ابن عمه السلطان مولاي إدريس إلى تكانت في مايو 1906م من أجل تخليصها من الاحتلال الأجنبي<sup>12</sup>.

وعند وصوله إلى تكانت تمكن مولاي إدريس على الرغم من تفكك القبائل هناك من تجميع مجموعة من المقاتلين تقدر بـ 500 مقاتل، كما نجح بفضل عزمته، وإصرار مقاتليه على المواجهة في تحقيق انتصار كبير على القوة الفرنسية وذلك في معركة النيملان الواقعة على بعد 25 كلم جنوب غربي تجكجة، والتي تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر جسيمة. الأمر

الذي زاد من أنصاره، حيث أصبحت قوته تتجاوز أكثر من 3000 رجل. وسعيا إلى تجميد نشاط مولاي إدريس العسكري في موريتانيا بعث الحاكم العام لموريتانيا إلى الوالي العام لغرب إفريقيا، رسائل يوضح فيها النشاط المعادي للنفوذ الفرنسي الذي تقوم به شخصيات دينية وسياسية مثل الشيخ ماء العينين وأمير آدرار سيد احمد ولد أحمد ولد عيده توازرها في ذلك بعض القبائل الموريتانية، وركز على دور الشيخ ماء العينين كشخصية دينية ذات تأثير روحي تستغل هذا التأثير لإثارة القبائل ضد الفرنسيين، وحتى ضد القبائل التي سبق وأن أعلنت خضوعها للاستعمار.

مؤكد أن ماء العينين يجد كل الدعم من الحكومة المغربية، التي توفر له المدافع ذات الطلقات السريعة وكل العتاد الحربي، وبالتالي عند حصول القبائل على السلاح تكون مستعدة على الخروج عن طاعتنا على حد تعبير الحاكم الفرنسي في موريتانيا<sup>13</sup>. وإلقرار الأمن بموريتانيا طلب الحاكم الفرنسي لموريتانيا من الوالي العام لغرب إفريقيا، القيام بوساطة دبلوماسية لدى الحكومة الشريفة بالمغرب لفرض رقابة مشددة على تهريب الأسلحة التي تنقل من موكادور إلى رأس جبي، ومن ثم إلى واد نون، والتي قد تتسرب أحيانا إلى آدرار وحتى إلى تكانت بموريتانيا.

ولم تلبث السلطات بالمغرب نتيجة للضغوط الكثيرة التي مورست عليها من طرف الفرنسيين، أن استدعت مولاي إدريس من منطقة آدرار، الذي تعتبره الحكومة الفرنسية مسؤولا عن التحريض ضد وجودها في موريتانيا وخاصة في آدرار كما توقفت عن إمداد الشيخ ماء العينين.

ومهما يكن من أمر فإن الإدارة الفرنسية على الرغم من الانتصارات الجزئية التي حققتها باحتلال اترارزة والبراكنة وتكانت، فإنها لم تتمكن من القضاء على المقاومة العسكرية المسلحة التي كانت مجبرة في نهاية سنة 1908م، أن تنتقل من تكانت إلى آدرار وذلك في ظل الظروف الصعبة التي كانت تواجهها.

وفي هذا السياق تشير معظم التقارير الخاصة بهذه الفترة بأن جل القبائل الموريتانية المعادية للنفوذ الفرنسي قد تجمعت وأوفدت بعثة إلى ماء العينين تطلب مساندة لإخراج الفرنسيين من المناطق التي احتلوها. وإزاء هذا الإلحاح أخذ ماء العينين على عاتقه أن يرأس بنفسه وفادة ثانية

إلى المغرب في أعقاب توقيف شحنه السلاح التي كانت في طريقها إلى الساقية الحمراء من طرف جمارك مراكش ، بتدخل من القنصل الفرنسي، ويبدو أن الهدف من هذه الإفادة بالنسبة لماء العينين هو حمل السلطان المغربي على التدخل ضد الفرنسيين الذين سيحتلون آدرار وإظهار مدى تأثيره على أتباعه في المناطق الصحراوية الذين يدينون له بالولاء<sup>14</sup>.

ومع ذلك فإن هذه الوفادة الثانية لدى السلطان عبد العزيز ملك المغرب آنذاك، لم تكن مثمرة، لأن هذا الأخير كان يواجه وقتها مشاكل ومصاعب متعددة ، صرفت أنظاره عن الاهتمام بآدرار، خاصة بعد فشل مهمة مولاي إدريس.

ولهذه الأسباب فإن وفادة الشيخ ماء العينين علاوة على الوعود الطيبة لم تحصل إلا على بعض البنادق السريعة الطلقات، وهو لا يمثل سوى جزء ضئيل من ما كان يطمح إليه ماء العينين. لكن كل ذلك لم يمنع القبائل الموريتانية في آدرار من مواصلة كفاحها، حيث قابلت حملة غورو على المنطقة بجزم وقوة.

ففي واقعي " تيفوجار" (26 ديسمبر 1908م) و"أماطيل" (30 ديسمبر 1908م) تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر جسيمة في الأرواح.

وفي هذا الإطار كتب الجنرال غورو قائد الحملة يقول: "...إن الدخول الاستعماري في بلاد البيضان كلف الكثير من المجهود والدم...، إن حملة آدرار تعتبر من أقسى وأصعب حملاتنا الإفريقية..."<sup>15</sup>.

وعلى الرغم من الحماس العسكري الذي أظهرته المقاومة في تينك الواقعتين ، فإنها لم تستطع الصمود كثيرا في وجه الحملة الفرنسية المذكورة، حيث تمكنت الأخيرة من اجتياح مدينة أطار في الشمال الموريتاني في 9 يناير 1909م.

وحسب اعتقادنا فإن هذا الانتصار العسكري للفرنسيين الذي حققه غورو في آدرار يمثل ضربة قوية بالنسبة للمقاومة الموريتانية المسلحة التي فقدت مركزها السياسي والعسكري (أطار)، وهو ما يعرضها لكثير من الصعوبات.

فقد أدى هذا الانتصار العسكري للفرنسيين إلى انقسام داخل القبائل الموالية لأهل الشيخ ماء العينين، وهي القبائل التي تمت مطاردتها حتى "سبخة الجل" في أغسطس 1909م<sup>16</sup>، وقد

أعلنت جل هذه القبائل قبولها بواقع الاحتلال الفرنسي وطلب الكثير منهم الآمان من الفرنسيين<sup>17</sup>.

ويمكن تفسير هذه الوضعية بأن منطقة آدرار كانت تعرف وقتها أزمة جفاف حاد تسببت في تقلص المراعي إلى حد كبير، وتدهور أعداد الماشية، وهو ما كان مناسباً لشل فاعلية تضامن القبائل المعادية للفرنسيين التي كانت تعاني في نفس الوقت من أزمة غذائية أدت إلى إحداث مجاعة كبيرة في أوساطهم، مما أجبرهم في نهاية المطاف إلى التروح نحو الجنوب، طلباً للانتجاع وبالتالي يرقمون في أحضان السلطات الاستعمارية.

ب - الفترة الثانية 1909-1934م: عموماً يمكن القول بأن هذا الجو المتسم بالتفوق العسكري لم يمنع المقاومة من مواصلة كفاحها، حيث كانت المناطق الخاضعة للفرنسيين عرضة للعديد من عمليات النهب المدبرة من طرف مجموعات المقاومين، التي كانت تنتظم في شكل فرق محاربة (أحجور - الغزي) لتنفيذ الأعمال التخريبية ضد الأهداف الاستعمارية<sup>18</sup>. ولهذا كتب الإداري الفرنسي بآدرار إلى والي موريتانيا يقول: "...، في الظرف الحالي إننا نفكر في طريقة تمكن من استخدام قبائل حسان في آدرار في حملة مضادة للتجمعات القبلية التي يقودها الأمير سيد أحمد ولد عيده، وكذلك ضد جماعات أولاد غيلان وأهل أحجور المعادية والحاربة لنفوذنا، وذلك بغية وضع حد لعمليات النهب المتواصلة. وأعتقد أن هذه القبائل الحسانية يمكن استخدامها فقط مع توفير الثقة الكاملة ضد قبائل الشمال (أركيات - أولاد أدليم - أولاد أبي السباع) وذلك عندما تكون الفرصة مواتية..."<sup>19</sup>.

ولتعويض خسارتها في آدرار كثفت المقاومة الموريتانية من عملياتها العسكرية غير المنظمة في كل من منطقة تكانت واركيبه، حيث قامت في العديد من المرات بمصادرة المواشي التي تمتلكها القبائل الموالية للفرنسيين، هذا علاوة على افتكاكها للبريد الخاص بالسلطات الاستعمارية<sup>20</sup>.

مؤازرة لهذه الوضعية التي عرفتها المقاومة المسلحة للاستعمار في موريتانيا، ظهرت معارضة كبيرة في أوساط القبائل الزاوية الموريتانية معادية للنصارى، حيث أعلن محمد العاقب ولد مايبا أن الواجب الديني يفرض عدم التعامل مع النصارى لأنهم غزاة محتلون، وقد دعا السكان إلى

الهجرة نحو الديار المقدسة ، وقد لقيت هذه الدعوة صدى كبير لدى سكان أركيبه في وسط البلاد حيث هاجر الكثير منهم واستقروا نهائيا بالمدينة المنورة.

وفي هذا المنحى عبر المقيم الفرنسي في مدينة كيفه عن هذه المعارضة الواسعة في صفوف الزوايا للسلطات الاستعمارية بقوله: "...إن الزوايا أعداء الأوربيين البيض والمسيحيين، وعواطفهم الدينية تمنعهم في الغالب من إمعان النظر في قيمنا..."<sup>21</sup>.

وعلى صعيد آخر أعلن الشيخ حماد الله في منطقة الحوض في الجنوب الموريتاني، الجهاد ضد النصارى دون سلاح وحرص السكان على مواجهتهم وقصر الصلاة سنتين معتبرا أن البلاد في حالة حرب، وقد تم نفيه إلى ساحل العاج سنة 1930م.

وفي منطقة كيدي ماغا بالجنوب الغربي قاد إبراهيم حركة مقاومة عنيفة ضد الفرنسيين استهدفت تسميم الآبار وإحراق المراعي في وجه الغزاة ومواشيهم<sup>22</sup>.

وحسب اعتقادنا فإن التيارات الصوفية كان لها حضور قوي في حركة المقاومة المسلحة للاستعمار في موريتانيا، إذ علاوة على الدور الذي لعبه كل من الشيخ ماء العينين والشيخ حماد الله، كانت السلطات الإستعمارية تتهم الجماعة الغطفية بتدبير عملية اغتيال "كبولاني"، ولذلك كانت تراقبها مراقبة دقيقة.

وفي هذا السياق كتب الحاكم العام الفرنسي لإفريقيا الغربية إلى مندوبه في موريتانيا خلال سنة 1907م، يحذره من الطرق الصوفية التي بدأ شأها يتعاظم منذ مقتل كبولاني.

وفي نفس الإطار يقول دشاسي: "...هناك تيارات دينية أثارت قلق السلطات الاستعمارية في موريتانيا، وأفلتت من سيطرتها، منها على سبيل المثال الجماعة الغطفية في آدرار وتكانت واتباع الشيخ إبراهيم أنياس واتباع الشيخ حماد الله..."<sup>23</sup>.

وتؤكد المصادر التاريخية أن وفاة الشيخ ماء العينين في 28 أكتوبر 1910م مثل ضربة كبيرة بالنسبة للمقاومة الموريتانية التي عرفت وقتها الكثير من المصاعب.

فعلى المستوى الداخلي: أدى رحيله إلى تفكك كبير في صفوف القبائل المناهضة للاستعمار، التي أعلنت عن خيبة أملها نتيجة للأوضاع الصعبة التي كانت تحيط بنشاط المقاومة خلال هذه الفترة، وأعلن الكثير منها خضوعه للاستعمار.

أما على المستوى الخارجي: فقد تم التوقيع على اتفاقية نوفمبر بين ألمانيا وفرنسا، وهي الاتفاقية التي تقر اعتراف ألمانيا بالحماية الفرنسية على المغرب مقابل حصول هذه الأخيرة على جزء من ممتلكات فرنسا في الكونغو، وهو ما خيب آمال أسرة أهل الشيخ ماء العينين التي كانت تراهن في البداية على الدعم المغربي في مجال السلاح والذخيرة، وذلك بعد حظر توريد السلاح إلى الصحراء الذي أعلنت عنه السلطات الفرنسية بالمغرب. وهذا بالطبع ما صعب من مهمة الهيبة ولد الشيخ ماء العينين الذي نصب سلطانا على الصحراء خلفا لأبيه ماء العينين والذي كان يتطلع إلى إعادة تشكيلة قوته العسكرية بما يحقق النصر على الفرنسيين وإخراجهم من بلاد الصحراء.

وبالرغم من هذه الوضعية غير المواتية بالنسبة لحركة المقاومة المسلحة الموريتانية، فإن الهيبة ولد الشيخ ماء العينين تمكن من تحقيق انتصارات ملموسة على الفرنسيين، ومن بين هذه الانتصارات نذكر واقعة لبيرات شمال أطار في 10 يناير 1913م، والتي تمكن خلالها من القضاء على فرقة عسكرية فرنسية بكاملها<sup>24</sup>. وكردة فعل على هذا الانتصار قام المقدم (Mouret) مفوض حكومة موريتانيا على رأس قوة عسكرية تضم 367 رجلا بحملته على إقليم الصحراء التي انتصر فيها بعد معركة إقليم (Tafilalet)، هذه المعركة الحاسمة التي كان من نتائجها إضعاف قوة الهيبة وإعلان ثلاثة من إخوته استعدادهم لطلب الأمان من السلطات الاستعمارية، مقابل استرجاع ممتلكاتهم المحتجزة في آدرار<sup>25</sup>.

وفي أواخر سنة 1928م وجهت أسرة أهل الشيخ ماء العينين نداءها الأخير للحرب المقدسة ضد الفرنسيين، لكنها لم تحصل على استجابة كاملة من طرف القبائل، حيث لم تتمكن من الحصول إلا على 140 بندقية رغم طلبها (لألف بندقية). كما تعتبر عملية غلق الحدود النهائي من ناحية الجزائر والمغرب لسنة 1932م، ضربة قاضية بالنسبة لهذه المقاومة التي وجدت نفسها مقطوعة من كل مصادر الدعم، خصوصا أن هذه السنوات كانت سنوات جفاف قاسية أدت إلى تراجع كبير في المراعي، وهو ما فرض على قبيلة "أركيبات" طلب الأمان سنة 1933م بعد هزيمتهم في معركة "Mujik" على يد القوات الفرنسية<sup>26</sup>. كما أن موت سيد أحمد ولد أحمد عبيده أمير آدرار المعروف بعدائه للفرنسيين واستماتته في مقاومتهم في 19 مارس 1932م، حرم المقاومة من سند سياسي وقائد عسكري لا يستهان به.

إذن هذه العوامل وغيرها هي المسؤولة على ما نعتقد عن تلاشي هذه المقاومة التي كانت سنة 1934م بمثابة الضربات الأخيرة بالنسبة لها، وستعرف نهايتها الحقيقية مع تسليم أمره رب ولد الشيخ ماء العينين نفسه للسلطات الأسبانية في 7 أبريل 1934م. وهو ما يعتبر بداية فعلية لاستقرار الإدارة الفرنسية في موريتانيا التي ستعمل بدءاً من هذا التاريخ على إرساء نظامها الإداري والتربوي وهذا ما يقودنا للحديث عن المقاومة الفكرية لهذا النظام.

**3- المقاومة الفكرية للاستعمار:** بعد الانتصارات العسكرية التي حققها الفرنسيون، سعت الإدارة الاستعمارية إلى إعادة تنظيم البلاد على أسس إدارية جديدة، ولهذا سعت إلى فرض هيمنتها الثقافية من خلال نظام المدرسة الاستعمارية؛ فلقد بات من المعروف أن تنقيف الأهالي بالنسبة للإدارة الفرنسية في موريتانيا هو تحقيق أغراض الاستعمار الاقتصادية والسياسية من خلال تطبيق سياسة الإحتواء. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها سلطات الاستعمار في إقامة تعليم فرنسي شامل في كامل دوائر البلاد، فإنها لم تتمكن من بلوغ الأهداف التي رسمتها، حيث عرفت سياسة التعليم الفرنسي الكثير من الإرباك على امتداد الفترة الاستعمارية، صاحبه ضعف عام في نسبة التمدرس، وهجر التلاميذ للمدرسة قبل إكمال السلك التحضيري، وعدم إقبال البنات عليها. ويمكن تفسير هذه الوضعية بفعل المقاطعة الاجتماعية لهذا النوع من التعليم من طرف الأهالي، الذين ظلوا دائماً يرتبطون بالتعليم المحظري، الذي يشكل إحدى خصوصيات ثقافتهم التقليدية والذي اعتبروه دوماً الحصن المنيع أمام غزو ثقافة الأجنبي، التي كانوا يتعاملون معها بشيء من الرفض واللامبالاة. وللكشف عن الدور الذي لعبه النظام التربوي الاستعماري في اختراق البناء الاجتماعي للمجتمع الموريتاني التقليدي، ودور النخبة الثقافية التقليدية في معارضة هذا النظام، يجدر بنا في البداية أن نعطي لمحة عن المرتكزات الأساسية للسياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا.

**أ- المرتكزات الأساسية للسياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا:** في واقع الأمر لا يمكن أن ننظر إلى السياسة التعليمية الفرنسية في موريتانيا بمعزل عن السياق العام لاحتلال البلاد، الذي تم في إطار تحقيق أهداف استراتيجية بالنسبة لفرنسا، التي تعتبر المنطقة برمتها همزة وصل تربط بين مستعمراتها في شمال وغرب إفريقيا من ناحية. وأن خضوعها يوفر مزيداً من الأمن والاستقرار، بالنسبة للمناطق الداخلة في نفوذها على مستوى الضفة اليسرى لنهر السنغال من

ناحية أخرى. ومهما يكن من أهمية دوافع ومرامي سياسة الاحتلال الأجنبي بالنسبة لموريتانيا، فإن فرنسا لم تكن تعبرها كبير اهتمام، خاصة فيما يتعلق بتنميتها البشرية والاقتصادية، ولذلك فإن البلاد عند استقلالها سنة 1960م، كانت تفتقر إلى المنشآت اللازمة للتنمية، التي كانت شبه معدومة تماما في جميع المجالات. وهذا ما يفسر بالطبع التأخير الكبير في سياسة التمدرس التي عرفتها المستعمرة مقارنة بجاراتها في غرب إفريقيا.

وبالرغم من هذا كله فإن التعليم الفرنسي يبقى إحدى أهم المرتكزات الأساسية للسياسة الاستعمارية، حيث تعتبر المدرسة هي الأداة السياسية الفاعلة في خدمة الأهداف الاستعمارية، وهي في الوقت ذاته وسيلة لتقريب الأهالي من الإدارة.

ومن هذا المنطلق فإن هدفها الأساسي هو تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية للاستعمار من خلال مضاعفة نفوذه وإحكام سيطرته من جهة، وفرض لغته وأنماط تفكيره ومبادئ حضارته من جهة أخرى.

وفي هذا السياق يرى أحد الفرنسيين القائمين على تطبيق سياسة التعليم في موريتانيا، بأن المدرسة تظل هي الوسيلة الوحيدة المستديمة التي يمكن من خلالها تأهيل التفكير والحضارة الفرنسيين، وذلك بقوله: "...إن تعليم لغتنا هو الوسيلة الأفضل لتدعيم نفوذنا لدى الشعوب التي نحتلها، وجرهم إلى اعتناق أفكارنا الحضارية، فعن طريق نشر لغتنا نتمكن حقيقة من ممارسة هيمنة ذات فائدة، وهو ما يمكننا في النهاية من إحراز تعاون مثمر مع الأشخاص الذين تنحصر مهمتنا في تعويدهم على أفكارنا وعاداتنا"<sup>27</sup>.

فاللغة الفرنسية من وجهة نظر المستعمر هي اللغة الوحيدة والإجبارية في المدارس، وهي لغة التعبير عن الأفكار الواضحة وهي اللغة الحضارية، كما يرى ذلك جورج هاردي<sup>28</sup>.

إلى جانب هذا التصور الفكري المؤسس من طرف الإدارة الاستعمارية حول سياسة التعليم الفرنسي، يضاف بعد آخر، حيث تهدف المدرسة إلى انتقاء الكفاءات المحلية وتكوينها حسب حاجة ومتطلبات الحياة الإدارية والاقتصادية للبلاد المستعمرة، وهذا بالذات ما يفسر الأهمية الاقتصادية والسياسية للمدرسة الاستعمارية التي لاحظها وزير المستعمرات "ألبرت سارو" Albert Sarrault بقوله: "...إن تثقيف الأهالي هو ضمان لواجبنا.. لكن هذا

الواجب يتناسب بصفة متزايدة مع فوائدها الإدارية والعسكرية والسياسية الأكثر بديهية...<sup>29</sup>.

وأمام غياب مؤسسات زراعية وصناعية واستعمارية في البلاد، فإن سياسة التعليم لم تعرف تطورا ملموسا. واقتصر بالتالي التكوين على المترجمين ووكلاء البريد، والمعلمين الذين كانت الإدارة الاستعمارية تعتبرهم واسطة بينها وبين السكان. ولهذا يمكن القول: إن دور المدرسة الاستعمارية كان أكثر سياسيا منه اقتصاديا، حيث استهدفت في المقام الأول دعم مسيرة الاحتلال السلمي للبلاد وكسب ثقة القبائل المناهضة للاستعمار.

في رسالة وجهها المفتش العام للتعليم شارتون (A.Charton) إلى والي موريتانيا، أشار إلى أهمية دور المدرسة في دعم العملية السلمية للاحتلال ومجال الإدارة السياسية للسكان، فالمدرسة على حد تعبيره، تساهم في تثبيت سلطتنا وإمانتنا الثقة وإقامة اتصالات وثيقة بيننا مع الأهالي<sup>30</sup>.

ورغم كل الجهود التي بذلتها الإدارة الفرنسية في إقامة سياسة تعليم فرنسي في موريتانيا بين (1904-1960م)، فإنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها وذلك نتيجة للخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الموريتاني التقليدي، ولهذا السبب فقد واجهت هذه السياسة الكثير من المصاعب وقوبلت برفض اجتماعي واسع النطاق على امتداد الفترة الاستعمارية.

ب- المؤسسة الاستعمارية في مواجهة التعليم الفرنسي: عموما يمكن أن نصنف التعليم

الفرنسي في موريتانيا إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

1- التعليم في المدارس القروية إي "المدارس التحضيرية"، ويهدف إلى نشر اللغة الفرنسية بشكل واسع في أوساط الأهالي.

2- التعليم في المدارس الجهوية: وهي المدارس التي يوجد مقرها بعاصمة الدائرة وتستقبل جميع تلاميذ الدائرة، لكنها تقوم بالاكتماب على أساس النوعية، وتتوفر علاوة على الأقسام التحضيرية الأساسية، على تعليم متوسط يؤدي إلى شهادة الدروس الابتدائية.

3- التعليم في المدارس الحضرية: وتقع المدرسة الحضرية في عاصمة المستعمرة وفي مراكزها الحضرية المهمة حيث يوجد الأوروبيون بكثرة، وهي تقدم لأولاد الجالية الفرنسية تعليما على غرار البرامج في فرنسا مؤديا إلى شهادة الدروس الابتدائية.

وتجدر الإشارة هنا، أنه على غرار المقاومة العسكرية التي قام بها السكان في موريتانيا، قامت كذلك مقاومة ثقافية لا تقل أهمية، أخذت أبعادا وأشكالا مختلفة؛ فالموريتانيون معروفون بتشبثهم بقيمهم الروحية وارتباطهم بأصالتهم، لذلك كانوا ينظرون للمدرسة الاستعمارية باعتبارها أداة تربوية عدائية، تستهدف بالدرجة الأولى التعليم الحظري من جهة والسلطة التقليدية من جهة أخرى.

ولهذا فقد كان التوجه الاجتماعي العام يميل إلى الرفض المطلق لكل ما له علاقة بالأجانب، وذلك من خلال التثبث بالتعليم الإسلامي ومنع الأطفال من الإقبال على تعليم النصارى، الذي يؤدي حسب الاعتقاد السائد إلى تنصيرهم، وتجريدهم من هويتهم. ولهذا كانت هذه المقاومة الثقافية قبل كل شيء متميزة بطابعها الديني. فالقبول بالتعليم الفرنسي من حيث المبدأ هو القبول بأطباع الفرنسيين، وثقافتهم ومعتقداتهم، وهو ما يتناقض مع مبادئ الدين الإسلامي. وهذا ما جعل الموريتانيين يتحفظون على "المدرسة الاستعمارية" لاعتقادهم أنها مؤسسة لتنصير الأطفال.

ففي سنة 1922م أشار مدير مدرسة أبي تلميت على أن مقاطعة التلاميذ للمدرسة وعدم انتظام منتسبيها، وهجر البعض منهم للدراسة بشكل دائم يعود إلى تحفظ البيضان على هذه المؤسسة التي يعتبرونها مكانا للضياع والانحراف الديني<sup>31</sup>.

وهذا ما يفسر بوضوح موقف الرفض الجماعي إزاء المدرسة الاستعمارية من خلال علاقات التضامن المتينة التي تسود بين مختلف مؤسسات المجتمع.

ففي تقريره السنوي إلى وزير المستعمرات لسنة 1902م كتب الحاكم الفرنسي لغرب إفريقيا مبرزا الخصوصية الثقافية والاجتماعية للموريتانيين حيث يقول: "...لقد وجدنا مؤسسات اجتماعية لا نستطيع تجاهلها، نظرا لعلاقات التضامن الوثيق التي تسود بينها...".

وعليه فإنه لا يمكن مقارنة هذه الشعوب بالشعوب الزنجية المجاورة... ومن العجب أننا لاحظنا ثقافة رفيعة لدى الزوايا، وهي الفئة العاملة من مجتمع البيضان، أكثر تطورا من الثقافة الموجودة لدى مثقفي إفريقيا الشمالية...<sup>32</sup>.

وفي سنة 1940م، أشار مدير مدرسة أطار إلى الدور الهام الذي يلعبه العامل الديني في رفض المدرسة الاستعمارية حيث كان الكثير من البيضان جد حذرين من اللغة الفرنسية،

لاعتقادهم بأنها ترتبط بعمق مع الديانة المسيحية<sup>33</sup>. وعلى امتداد الفترة الاستعمارية، أخفقت المدارس القروية التي أقامها الاستعمار في بعض مناطق المستعمرة من تحقيق مستويات مقبولة من الاكتتاب الذي ظل يطرح الكثير من المشاكل.

ففي الرسالة التي وجهها حاكم دائرة آدرار إلى والي موريتانيا، أشار إلى حجم المشكل بقوله: "...أكرر أنه من غير المجدي أن لا نفعل شيئاً إذا كنا نكتفي كما نفعل حالياً، بانتظار حسن إرادة الأهالي في إرسال أبنائهم طوعية إلى المدرسة...؛ فمئذ عشرين سنة لم يكن بمقدور أي من حكام الدائرة تحقيق أي شيء في هذا المجال باستثناء قبيلة السماسيد التي كانت غالباً ما ترسل طفلاً واحداً من أطفالها..."<sup>34</sup>.

وهذا لعمري ما يفسر الفشل الكبير الذي عرفته سياسة المدارس الاستعمارية القروية، خاصة في أوساط البيضان، حيث أشار والي موريتانيا سنة 1935م إلى أن "...الاستثمارات التي قيم بها في مجال تنمية التعليم في القرى الموريتانية كانت كبيرة جداً، مقارنة بالنتائج المتحصل عليها، ولذا قرر إلغاء بعض المدارس التي لا تمثل أية جدوائية من وجهة نظره..."<sup>35</sup>.

أما مدارس أبناء الوجهاء هي الأخرى بالرغم من الإجراءات التحفيزية التي كانت تحظى بها، كاعتماد التعليم الفرنسي إلى جانب التعليم العربي الإسلامي في برامجها، وإدارتها من طرف مديرين متخصصين إلى حد ما في الثقافة العربية الإسلامية، فإنها ظلت هي الأخرى تعرف مقاومة كبيرة لتخلف الأهالي عليها، لأنهم كانوا يخشون أن تؤثر على معتقدات أبنائهم فيتحولون بالتالي إلى اعتناق ديانة غير الدين الإسلامي. ولهذا كانت هذه المدارس موضع انتقاد كبير من طرف إصلاحات ما بعد 1945م، على اعتبار أنها مخصصة لفئة اجتماعية معينة ولكون أدائها لم يكن يتناسب مع الأهمية الممنوحة لها من طرف الإدارة الاستعمارية.

ولم يكن التعليم في مدارس محيمات السكان الرحل يحظى بقبول تام من طرف هؤلاء السكان الذين أبدوا معارضتهم له في الكثير من الأحيان؛ ففي سنة 1950م أشار لنوبل Lenoble الذي كان مكلفاً بإدارة هذه المدارس إلى رفضها المطلق من طرف السكان، الذين رغم تقديم التأكيدات والبراهين لهم حول فائدة ونجاعة التعليم الفرنسي بالنسبة لمستقبل أطفالهم لا يتوارون في الإعلان علناً عن رفضهم لها ومقاومتها بكل الأشكال بما في ذلك منع أبنائهم من الالتحاق بها<sup>36</sup>.

ولعبت المرأة الموريتانية دورا هاما في هذه المقاومة حيث كانت تقف بشكل فاعل في وجه اكتتاب الأبناء في المدارس، وهو ما أشار إليه أحد العسكريين الفرنسيين في تقرير له سنة 1950م بقوله: "...أثناء وجودي في مدينة ولاتة اغتتمت الفرصة للقيام باكتتاب بعض التلاميذ بغية افتتاح المدرسة، وقد فوجئت بنساء جنني ييكن ويرجونني أن أترك أبناءهم والمدرسة تقع عند أبواب منازلهم..."<sup>37</sup>. هذا في حين ظل تدرس البنات بدون جدوى رغم إقامة مدرسة للبنات سنة 1947م في مدينة ابي تلميت.

ففي سنة 1953م أشار أبير مسمير Pierre Messmer والي موريتانيا إلى الإخفاقات الكبيرة التي عرفها النظام التعليمي الفرنسي، نتيجة للمعوقات الكبيرة المتمثلة في شساعة البلاد، والطبيعة البدوية لأغلب سكانها، وأخيرا الفتاوى والحجج الراضة للتعليم وخاصة تعليم البنات<sup>38</sup>.

وعموما يمكن اعتبار مقاطعة التعليم الفرنسي أكثر تجذرا في الأوساط الزاوية، وذلك بحكم امتلاك هذه الفئة للمعرفة والتعاليم الدينية.

وقد ذهب البعض منهم إلى حد تحريم المدرسة الفرنسية ونظامها التربوي، ومن هؤلاء المختار ولد ابلول المتوفى سنة 1398هـ/1978م، الذي اصدر فتوى صرح فيها بمنع إرسال الأطفال إلى المدارس الفرنسية مستندا على الحديث الصحيح "كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه..."<sup>39</sup>. مؤكدا على أن الصبي محتاج قبل الدخول في أي شيء إلى التنبيه والتثبيت على الفطرة، وعلى أبويه ومعلميه تعليمه العقيدة الإسلامية الصحيحة وتنميتها لديه، ورعايتها والسهر عليها، وإلا فقد ضيعوا ما أوجب الله عليهم من حقوق صبيانهم<sup>40</sup>. وقد ارجع الوالي الفرنسي لموريتانيا هذه المقاومة الثقافية الإسلامية الصلبة في أوساط الزوايا إلى ارتباطهم بتراثهم الثقافي وتعلقهم بأجدادهم حيث يقول: "...إن البيضان (أي العرب الموريتانيون) الذين أسلموا منذ قرون وكان لهم وما زال فقهاؤهم وعلماؤهم، لا يمكن أن يروا حضارتنا بعين الإعجاب التي ينظر إليها السود، ثم إن موريتانيا من البلدان التي تمثل فيها الثقافة قمة المجد وبها توجد مدارس كثيرة ومكتبات تمثل شواهد حية كمكتبة شنقيط..."<sup>41</sup>.

وأمام هذه المقاطعة للتعليم الفرنسي مارست السلطات الاستعمارية كل الضغوط لإجبار الأهالي، وشيوخ القبائل على تقديم الأبناء للمدارس؛ فكثيرا ما انتدب حرس الدوائر لمهمة

الاكتتاب حيث يتم إجبار السكان على تقديم أبنائهم للمدرسة بصفة قسرية، لكن كل تلك الإجراءات لم تعط النتائج المرجوة منها. حيث كثيرا ما كانت الإدارة الاستعمارية مرغمة في نهاية المطاف على إغلاق الكثير من مدارسها، نتيجة لعدم وجود تلاميذ، كما أن الضغوط على رؤساء القبائل، لم تنههم عن مغالطة الإدارة المذكورة، بتذرعهم بعدم وجود أطفال بالغين سن التمدرس في المخيمات الواقعة تحت إدارتهم.

خاتمة: لقد عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا طيلة ستة عقود من الزمن، على فرض هيمنتهم السياسية والثقافية وتسخير المقدرات الاقتصادية لهذه البلاد، خدمة لمصالحهم الاستعمارية.

ورغم الجهود الحثيثة التي بذلت في هذا الشأن، فإن الإدارة الفرنسية لم تتمكن من تحقيق كل أهدافها.

ذلك أن الاحتلال العسكري للبلاد كان مكلفا بحكم تصدي أغلب الموريتانيين لهذا الاحتلال، حيث وقفوا في وجهه وأعاقوا التقدم الفرنسي على أكثر من صعيد، رغم تواضع الإمكانيات العسكرية للمقاومة وعدم خبرتها في التخطيط العسكري المنظم.

وعندما تلاشت المقاومة العسكرية خلال سنة 1934م، لجأت القيادات الوطنية المناوئة للاستعمار، إلى تبني أسلوب المقاومة الفكرية ومقاطعة الفرنسيين ومدارسهم وكل ما له صلة بثقافتهم.

ورغم تركيز السلطات الاستعمارية على تحقيق مصالحها من خلال سياسة الاستعمار الثقافي، فإنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها فلقد بقي النسيج الاجتماعي والثقافي للبلد دون تغيير. ومع ذلك فإن السياسة أحدثت بعض التحولات البارزة وتركت بصماتها واضحة في موريتانيا ما بعد الاستقلال.

الهوامش:

- 1- شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، ط 2 ، الأجلو المصرية، القاهرة 1980، ص 507.
- 2- Archives nationales du Sénégal, Série 9G6, traité avec le Trarza du 20 mai 1858, Pièces n° 12.
- 3- Blancher (J.C) l'image de la Mauritanie Saharienne dans la littérature française, note africaine N° 132, octobre 1971, pp 103-107.
- 4- Maurel (François Jean), Xavier Secrétaire Général des colonies commissaire du gouvernement général en Mauritanie, 12 mai 1899, imprimerie G.Saint-Louis, p 9.
- 5- Désiré Vuillemin), Coppolani en Mauritanie, in Revue d'histoire des colonies Françaises, N° 148-149, 4<sup>ème</sup> trimestre, 1955, p 295.

- 6- Archives Nationales de Mauritanie, Série E1/dossier n°9; lettre du Ministre des Affaires Etrangères, Saint-Louis, 24-02-1900.
- 7- Archives Nationales de Mauritanie, Série E1/dossier n° 9, lettre du ministre des Affaires Etrangères, au Ministre des colonies , en date du 08-03-1900.
- 8- Commandant (Gillier) , la Pénétration coloniale en Mauritanien, Paris 1926, p 125.
- 9- Commandant (Gillier) , op cit, p130.
- 10- الخليل النحوي , بلاد شنقيط المارة والرباط، تونس 1986، ص 335.
- 11- Drague (G), Esquisse de l'histoire religieuse du Maroc, Paris, Pegronnet, 1951, p 100.
- 12- الخليل النحوي ، مرجع سبق ذكره، ص 335.
- 13- Commandant (Gillier), op cit, pp 142-144-145.
- 14- Désiré (Vuillemin), Contribution à l'histoire de la Mauritanie, édition clairafrique, Dakar 1962, p 164.
- 15- Odette (Puigadeau), pieds nus à travers la Mauritanie, paris, Plon 1936, p12.
- 16- Christiane (Vanacker), la Mauritanie jusqu'au xxième siècle, in introduction sur l'histoire de la Mauritanie CNRS, Paris 1979, p 89.
- 17- Archives Nationales de Mauritanie, Série E2/106, Rapport du commandant cercle d'Adrar adressé à Monsieur le Gouverneur de Mauritanie, en date du 10 Août 1909.
- 18- Désiré (Vuillemin) , Contribution à l'histoire de la Mauritanie, pp 176-403.
- 19- Archives Nationales de Mauritanien, Série E2, dossier 106, lettre adressée par l'administrateur d'Adrar au Gouverneur mauritanien à Saint –Louis, dans le rapport de la situation en Adrar 1909-1910.
- 20- Archives Nationales de Mauritanie, Série E2/dossier 106, Rapport militaire sur l'organisation et les opérations de la colonne du Tagant 1908.
- 21- Archives Nationales de Mauritanie, Série E2/dossier 106, Rapport du résident de Kiffa, 1910.
- 22- الخليل النحوي ، مرجع سبق ذكره، ص 334.
- 23- الخليل النحوي ، مرجع سبق ذكره، ص 341.
- 24- Christiane (Vanacker), op cit, p 91.
- 25- Christiane (Vanacker), op cit, p 91.
- 26- Dechassey (François), Mauritanie 1900-1975, édition Anthropos, Paris 1975, p 106.
- 27- Archives Nationales de Mauritanie, Série E2/dossier 44 Charton (André), Rapport adressé à Monsieur le Gouverneur de la Mauritanie Saint Louis 17 mars 1932.
- 28- Hardy (Géorges), une conquête morale, l'enseignement en A.O.F, paris, A.collin, 1917;
- 29- Sarrault (Albert), la Mauritanie et la mise en valeur des colonies françaises, payot, 1932, p 95.
- 30- Archives Nationales de Mauritanie, série E2/dossier 40, lettre de l'inspecteur général de l'enseignement à Monsieur le Gouverneur de Mauritanie, Saint-Louis, 17 mars 1932.
- 31- Lenoble, l'enseignement français en pays Maure, stage 1954, n° 2454.
- 32- Archives nationales de Mauritanie, Série E1/ dossier 8, lettre adressé à Monsieur le ministre des colonies, décembre 1902.
- 33- Archives nationales de Mauritanie, série E1/dossier 44, rapport de Ould Rouiss sur la Mederdra d'Atar, mai 1940.
- 34- Archives nationales de Mauritanie, Série G/dossier 21, correspondance du chef de bataillon, Commandant du cercle de l'Adrar, 1940.
- 35- Archives nationales de Mauritanie , Série G/dossier 139, correspondance du gouverneur de la Mauritanie, en date du 13 septembre 1935.
- 36- Lenoble, Première école de campements en Mauritanie , Paris, C.H.E.A.M, 1954, p 7.
- 37- Bah Ould Zein, le français en Mauritanie, université de Provence 1988, p 29.
- 38- Mohamed Vall Ould Cheikh, le français en Mauritanie, Bilan et Perspective, thèse de doctorat , Paris 1996, p 80.

39- مالك بن أنس ، الموطأ مكتبة الرشد، الدار البيضاء 1989، الحديث رقم 569.

40- المختار ولد ابلول، فئوى حول المدارس الفرنسية في موريتانيا، مخطوط دار الثقافة انواكشوط.

41- الخليل النحوي، مرجع سبق ذكره، ص 354.